ريادة الأعمال مدخلاً لتمكين ساكني القرى الأكثر فقراً في مصر

إعداد

د. إسلام محمد السعيد

مدرس أصول التربية بكلية التربية

جامعة عين شمس

تمثل القرى الأكثر فقرًا واحدةً من أكبر المشكلات التي تواجه خُطط التنمية والتطوير في المجتمع المصري، باعتبارها قضيةً مجتمعية مهمة ذات أبعادٍ متعددة؛ إسكانية، وعمرانية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية...إلخ، ورغم تعدد هذه الأبعاد إلا أنها مترابطةٌ فيما بينها، يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به، لذا تُعد تلك القرى مشكلةً متعددة الجوانب؛ فهي إلى جانب كونها مشكلةً عمرانية، فهي-أيضًا- مشكلةٌ اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، تؤرق المجتمع المصري.

وتشغل تلك القرى مساحةً كبيرة من هموم المجتمع المصري واهتمامه في الوقت الراهن، لما لها من آثار سلبية، وما ترتب عليها من مشكلات تؤثر سلبًا في أمن المجتمع المصري؛ حيث ينتشر بين سكانها الفقرُ، والبطالةُ، والأمية، وغيرها من المشكلات التي تُعد من الخصائص المهمة لتلك المناطق.

وأمام كل هذه التحديات التي تواجه تلك القرى، يتعاظم الدورُ التربوي في تنمية العقلية التي تواجه المشكلات بطريقة إيجابية، وتتحمل المسئولية، وتتعايش مع التطورات التكنولوجية والمعرفية المتسارعة، مما يدعو إلى ضرورة الاهتمام بتنمية تلك القرى والبحث عن برامجَ تنمويةٍ غير تقليدية، تقوم على أساس إكساب قاطنيها المهارات الحياتية التي تساعدهم على التكيف مع ذاتهم ومجتمعهم، وتجعلهم قادرين على مواجهة التحديات التي يفرضها العصر الذي يحيونه.

إن المجتمع المصري بمقدوره مواجهة كل هذه التحديات بالتعليم، مستندًا إلى تعزيز رأس المال البشرى ومرتكزًا على الحقوق، مستهدفًا تنمية تلك القرى من خلال وضع برامج تنموية تعمل على توسيع الخيارات أمام قاطنيها، والتي تمكنهم من تنمية قدراتهم، وتحسن من مستوى معيشتهم، ومن ثم تنمية مجتمعهم، وهذا ما سعت إليه الحكومة المصرية من خلال المبادرة الرئاسية لتطوير القرى الأكثر فقرًا؛ حيث تم وضع خطة تشمل عدة مراحل لتنمية وتطوير ١٠٠٠ قرية، بمشاركة وزارتي التضامن الاجتماعي والتنمية المحلية مع المحافظين، في إطار التنمية المستدامة التي

تستهدف الريف المصري لرفع قدرات البنية الأساسية لتلك القرى والكفور والنجوع من كل الجوانب؛ الخدمية والمعيشية والاجتماعية لتغيير واقع الحياة لساكني تلك القرى إلى الأفضل على نحو شامل لمواكبة الجهود التنموية التي تشمل كل القطاعات بالدولة.

إن لريادة الأعمال دورًا رئيسًا في تعزيز الازدهار؛ حيث تمكنت البلدان التي استثمرت بحكمة التدريب على ريادة الأعمال من تحقيق تقدم ملحوظ في التنمية العادلة، كما تساعد هذه الاستثمارات- كذلك- في حماية البلدان من تبعات التراجع الاقتصادي، وانتشال عدد كبير من الأشخاص من حالة الفقر، ومن ثم تتطلب البلدان قوى عاملة ماهرة من أجل التقدم، مما يتطلب إدراج ريادة الأعمال ضمن إستراتيجية نمو شاملة ومتكاملة تحرص على تحسين حياة الجميع.

كما يسمح اكتساب مهارة ريادة الأعمال بالحصول على فرصة عمل في القطاعات التي تتطلب كفايات جديدة أو غير متوفرة، ومن ثم تقلل من تهميش الأفراد واستبعادهم؛ حيث يُخدع طلابُنا حين يخرجون إلى سوق العمل ولا يجدون من الأعمال ما يتلاءم مع رؤيتهم لذاتهم كمتعلمين رغم تدني كفاياته، فهو لا يدري أنه لم يتعلم التعليم المطلوب، ولم تتح له فرصة الحصول على ما يؤهله لسوق العمل المتغير والمتطور، أو ما يجعله مستمتعًا بحياته الاجتماعية.

وقد أضحت هذه الظاهرة تشكل مشكلةً بنيوية في كثير من البلدان؛ حيث تؤدي إلى حرمان ملايين الأفراد من الإسهام بصورة خلاقة في مجتمعاتهم، مما يهدد التماسك الاجتماعي، فضلًا عن كونها خسارةً تتكبدها عمليةُ تحقيق التنمية ككل، مما يستلزم إيلاء عناية خاصة بتيسير انتفاع الأفراد باكتساب المهارات الحياتية

على ضوء ما سبق، لا تقتصر تنمية البشر على تنمية قدرات الموارد البشرية فقط، بل تمتد لتشمل الاستفادة من هذه القدرات واستخدامها بشكل مناسب ضمانًا لاستمرارية التنمية، ومفهوم التنمية البشرية أوسع كثيرًا من النظريات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية؛ فنماذج النمو

الاقتصادي تتناول زيادة الناتج القومي الإجمالي بدلًا من إثراء حياة الإنسان، وتنمية الموارد البشرية لا تعامل البشر إلا على أنهم مدخل في عملية الإنتاج، أي تعاملهم كوسيلة بدلًا من أن تعاملهم كغاية، ونهج الرعاية الاجتماعية تعتبر البشر مستفيدين ولا تعتبرهم مشاركين في عملية التنمية، ويركز نهج الحاجات الأساسية على توفير السلع الاقتصادية والخدمات لفئات السكان المحرومة بدلاً من زيادة خيارات الإنسان، لكن التنمية البشرية رغم شمولها تلك الاهتمامات، إلا أنها تتجاوزها؛ حيث تحلل جميع القضايا في المجتمع من منظور الناس، ومن ثم فهي تركز على زيادة خيارات الإنسان.

يتضح مما سبق أن التنمية البشرية قد تجاوزت بمفهومها الحديث مفهوم التنمية الاقتصادية، مما يؤكد ربط العلاقة بين الفرد والتنمية ليس فقط باعتبار البشر عنصرًا من عناصر التنمية، بل أيضًا باعتبارهم غاية التنمية، كما يتضح –أيضًا– احتياج تلك القرى للبرامج التنموية؛ حيث إن معظم تلك القرى لا تلقى العناية الكافية، ومن ثم لابد من إشراك ساكني تلك القرى في جميع البرامج التنموية ومحاولة استثمار طاقاتهم وإمكاناتهم الخلاقة، واعتبارهم رصيدًا قويًا موجودًا ينبغي إدماجهم في نسيج المجتمع، فهناك بعض القرى التي تعتبر مصدرًا رئيسيًا لكثير من الصناعات كالسيراميك، والرخام، وكذلك الأخشاب، والسجاد...إلخ

ومن خلال القراءة المتعمقة لعدد من الأدبيات المرتبطة بالعلاقة بين مهارة ريادة الأعمال وتنمية البشر، نرى أن هناك مدخلين لاستخدام مهارة ريادة الأعمال في تنمية ساكني القرى الأكثر فقرًا، هما:

المدخل الأول: مدخل اكتساب المهارة في حد ذاتها:

وفي هذا المدخل يكون اكتساب المهارة هدفًا في حد ذاته، فقد يكون التمكن من القرائية هدفًا لكثير من المؤسسات والأفراد، ومن ثم يؤدي هذا التمكن بدوره إلى تنمية الإنسان عن طريق إجادته القراءة والكتابة، ومن ثم يستطيع التواصل بشكل أفضل مع الآخرين.

وتعتبر مشروعات مدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع، وكذا المدارس الصديقة للفتيات خير مثال للمدخل السابق؛ حيث تتبلور أهداف تلك المشروعات في تمكين الدارسين من القرائية كهدف رئيس تسعى هذه المشروعات إلى تحقيقها، حيث تتحدد أهداف المدارس الصديقة للفتيات – على سبيل المثال – في إتاحة فرص التعليم للإناث بالمناطق النائية والمتطرفة، والتي تعاني ظروفًا اقتصادية وثقافية متدنية في قرى ونجوع مصر، تطلعًا إلى مستقبل أفضل لهؤلاء الفتيات.

يتضح مما سبق أن الهدف الرئيس لتلك المدارس هو تمكين الفتيات من القرائية لتقليل نسبة الأمية التي يعاني منها المجتمعُ المصري، وبخاصة لدى الإناث (هدف مباشر)، ومن ثم يساعد ذلك في مشاركتهن الرجل في مختلف مجالات التنمية (هدف غير مباشر).

المدخل الثاني: استخدام مهارة ريادة الأعمال كوعاء تنموي:

وفيه يكون اكتساب مهارة ريادة الاعمال وسيلة لتحقيق التنمية البشرية، ووفقًا للمثال السابق لا يكون التمكنُ من القرائية هدفًا في حد ذاته، وإنما الهدف الرئيس هو إكساب الدارسين المهارات التي تمكنهم من العيش بشكل أفضل وتوظيفها فيما يقدم لهم داخل فصول الدراسة، وذلك عن طريق استخدام حزمة من المهارات الحياتية كوعاء تنموي يتم من خلالها توظيف مشكلاتهم الحياتية في العملية التعليمية، وبالتالي تتنوع المادة التعليمية المقدمة لهم وفقًا لاحتياجاتهم وما يحددونه من قضايا وثيقة الصلة بمجتمعهم.

وقد أكد المدخل السابق كثيرٌ من الأدبيات، فلكي يتم اقتراح برنامج تنموي لريادة الأعمال والمشروعات مثلاً، فإن ذلك يتطلب إكساب الفرد عددًا من المهارات الحياتية اللازمة لإنجاح البرنامج، فإقامة مثل هذه المشروعات يتطلب القدرة على التخطيط لمشروع ما وتنفيذه، والعمل على إنجاحه وتحقيق أهداف إيجابية من ورائه عن طريق ممارسة عدد من المهارات الأساسية

في مجال إقامة المشروعات، ومن ثم فإن مثل هذه المشروعات تتطلب عددًا من المهارات، مثل مهارات إدارة الوقت، وحل المشكلات، والتفاوض، ومواجهة الضغوط، وغيرها من المهارات.

يتضح مما سبق أن المهارات الحياتية السابق ذكرها لم تكن هدفًا في حد ذاته، وإنما هي وسيلة لإنجاح المشروع؛ حيث من المتوقع ظهور عدد من المشكلات التي قد تعرقل العمل بالمشروع، مما يستوجب اتخاذ القرارات السليمة لحل المشكلات الناجمة في الوقت المناسب، علاوة على الالتزام بإنجاز المهام المحددة في أوقاتها، ومن ثم استخدام كل هذه المهارات كوعاء تنموي تتم عملية التنمية من خلالها.

كما يمكن أن يصبح تمكينُ الأطفال من مهارات المشاركة والعمل الفريقي توجهًا مهمًا كي يصير الأطفال فاعلين في المجتمع، قادرين على تنمية قدراتهم وعلى حماية أنفسهم، ومن ثم يمكن استخدام هذه المهارات كوسيلة مهمة لتشجيع هؤلاء الأطفال على التعبير عن اهتماماتهم وهمومهم، وكذا الإفصاح عن مخاوفهم وشكوكهم، علاوة على اكتسابهم آليات مأمونة وممكنة لمواجهة العنف والإساءة، والتعامل مع المواقف الحرجة التي قد تواجههم، ومن ثم توفير حماية فعالة للأطفال.

العلاقة بين اكتساب مهارة ريادة الأعمال والتمكين والتنمية البشرية

هناك علاقةٌ وثيقة بين اكتساب الأفراد لمهارة ريادة الأعمال والتمكين والتنمية البشرية؛ فالتمكينُ وسيلةٌ للتنمية البشرية، والتنمية البشرية هدف، ومن ثم لا تنمية بشرية دون تمكين الأفراد، ولكى يتم تمكين الأفراد لابد من اكتسابهم عددًا من المهارات الحياتية؛ حيث تسهم المهارات الحياتية في إعداد أفراد قادرين على إدارة شئون حياتهم، وعلى التكيف مع ذاتهم، وكذا التعايش مع متغيرات العصر الذي يعيشونه، كما تكسبهم-كذلك- الاعتماد على النفس لمواجهة

العديد من المسئوليات والتحديات، ومن ثم يشعر الأفراد بالرضا النفسي، ومن ثم يتمكنون من تحقيق الأهداف المتوقعة منهم.

كما أن اكتساب مهارة ريادة الأعمال يتيح للأفراد تنمية قدراتهم، والعيش والعمل بكرامة، ومن ثم تمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة المستندة إلى قدر كافٍ من المعلومات، علاوة على تمكينهم من القدرة على الاختيار من بدائل، وتعزيز مشاركتهم كفاعلين في أمور حياتهم بما يمكنهم من المشاركة الكاملة في تطوير نوعية حياتهم وتحسينها والارتقاء بها، وبالتالي تنمية مجتمعهم.

وفى هذا الإطار يمكن القول إن توفير التدريب على مهارة ريادة الأعمال، بتقديم برامج وأنشطة للتدريب المهني والحرفي لتلبية احتياجات سوق العمل، أو رفع كفاءة العاملين لرفع الإنتاج، بالإضافة إلى تقديم برامج مخصصة للمرأة، كالأشغال اليدوية، والتطريز، والتصنيع الغذائي ... إلخ، كل هذا من شأنه تمكينهن وتحسين دخولهن، ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعهن.

إن المتأمل لواقعنا التعليمي، يرى أن التعليم في حاجة لأن يكون وثيق الصلة بالتجارب المعاشة عند الطلاب، فما يتعلمه التلميذ داخل الفصل ينبغي أن يطبقه خارجه، فالتعليم ينبغي أن يؤدي إلى تمكين الطلاب من العيش في حياة أفضل عن طريق إكسابهم المهارات التي تجعلهم يعرفون كيف يحصلون على المعارف والمعلومات، ومن ثم لم تعد معرفة القراءة والكتابة والحساب أهدافًا كافية للتعلم أو التعليم، فإلى جانب ذلك هناك المهارات الحياتية التي تؤكد التشارك والعمل الجماعي، فلا يمكن اختزال مهارات الاتصال في مجرد الإلمام بالقراءة والكتابة، حيث توجد مهارات التخطيط، والتفكير الناقد، إلى جانب الاتصال غير اللفظي، وكلها لا تقل أهمية عن الإلمام بالقراءة والكتابة، ومن ثم لا يصبح الهدف مجرد الحصول على المعرفة، بقدر طريقة التعامل مع هذه

المعرفة وفهمها على وجهها الصحيح، مما يؤدي إلى إمداد الطلاب بفلسفة شاملة للحياة تمكنهم من ابتكار وسائل ومهارات تتيح لهم إقرار خيارات جديدة في حياتهم.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن اكتساب الأفراد لمهارة ريادة الأعمال الخاصة بحل الصراع، وكذا العمل التعاوني من شأنه تمكين الأفراد من تكوين صداقات وتحسين العلاقة مع شركاء العمل وزملاء السكن، ومن ثم يصبحون أكثر كفاءة من الناحية الاجتماعية، فضلًا عن أن اكتساب الفرد لعدد من مهارات المحافظة على الصحة تمكنه من الاحتفاظ بصحة جيدة، وتجنبه- كذلك- الإصابة بكثير من الأمراض، ومن ثم يؤدي بشكل أفضل في العمل.

كما أن اكتساب المهارات الحياتية يساعد الأفراد على التكيف مع البيئة التي يقطنون بها، من خلال احترام الذات، وتطوير الأحكام الأخلاقية والقيم الاجتماعية، علاوة على اتباع سلوك إيجابي يخدم المجتمع الذي يعيش فيه، وكذا المشاركة والاختيار الصحيح للأصدقاء، ومن ثم يشترك جميع الأفراد في تنمية مجتمعاتهم وفق الإمكانات المتاحة.

وأخيرًا، تكسب مهارة ريادة الاعمال الأفراد التواؤم والتكيف مع مستحدثات هذا العصر الذي يتسم بالثورة التكنولوجية والتدفق المعرفي، ومن ثم يتمكنون من تعلم الأنظمة التي يعيش الناس بمقتضاها، ويكونون على دراية بكافة الأحداث المتسارعة التي يشهدها العالم من حولنا.

على ضوء ما سبق تطرح الورقة الحالية برنامجًا تنمويًا للقرى الأكثر فقرًا، وذلك على النحو التالي

برنامج ريادة الأعمال والمشروعات في إطار مهارات حل المشكلات، واتخاذ القرار، وإدارة الوقت

تعزز ثقافة ريادة الأعمال والمشروعات من تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي لقاطني القرى الأكثر فقرًا، فضلاً عن المساهمة في الحد من تفشى مشكلة البطالة وما ينتج عنها من مشكلات عدة، ويمكن الإشارة إلى البرنامج المقترح فيما يلي.

الهدف العام للبرنامج

يستهدف البرنامج إيجاد العقول القادرة على الابتكار والإبداع من خلال تنمية المهارات الريادية والقدرات الفنية اللازمة للعمل الحر والتي تمكنهم من التوصل إلى مشروعات ريادية تلبى احتياجاتهم، وبخاصة مهارات حل المشكلات، واتخاذ القرار، وإدارة الوقت؛ حيث من المتوقع ظهور عدد من المشكلات التي قد تعرقل العمل بالمشروع المستهدف، مما يستوجب اتخاذ القرارات السليمة لحل المشكلات الناجمة في الوقت المناسب، علاوة على الالتزام بإنجاز المهام في أوقاتها المحددة.

الفئات المستهدفة

يستهدف البرنامج الشباب العاطلين عن العمل من الجنسين، في الشريحة العمرية من (١٨-٤٥) سنة.

- **المشاركون في البرنامج**

يُقترح مشاركة الجهات التالية في تنفيذ البرنامج

١. الصندوق الاجتماعي للتنمية (برنامج الأسر المنتجة).
٢. وزارة التربية والتعليم.
٣. الجامعات المصرية
٤. رجال الأعمال وأصحاب الشركات والمصانع.

- **بدائل مقترحة لتنفيذ البرنامج**
- **خلق بيئة داعمة لريادة الأعمال والمشروعات**

يتطلب العمل الريادي خلق البيئة الداعمة للمشروعات عن طريق تقديم الخدمات اللازمة، واستثمار كافة الإمكانات المتاحة لتحقيق الإنجازات المنشودة من هذه المشروعات، والتي

تمكن أصحابها من المشاركة الفعلية في تنمية مجتمعاتهم، فضلاً عن تهيئة الظروف المناسبة لإكسابهم المهارات الحياتية اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب لحل المشكلات المحتملة.

- **شراكة حقيقية بين جميع الأطراف المعنية**

يلزم تحقيق المستهدف من البرنامج المقترح وجود شراكة حقيقية تتضافر الجهود كافة لتحقيق الأهداف المنشودة؛ عن طريق جذب المؤسسات البحثية، ومنظمات المجتمع المدني، علاوة على إشراك بعض الوزارات والصناديق التنموية، بالإضافة إلى رجال الأعمال وأصحاب المصانع، وما يتطلبه ذلك من تنسيق واضح وتوزيع المهام والمسئوليات، وكذا المتابعة الدورية للاطمئنان على تحقيق المستهدف من البرنامج.

- **آليات تنفيذ البديل المقترح**

يتطلب العمل الريادي وإقامة المشروعات في إطار مهارات حل المشكلات، واتخاذ القرار، وإدارة الوقت تضافر جهود الأطراف المعنية، وذلك على النحو التالي.

١. **دور الصندوق الاجتماعي للتنمية (برنامج الأسر المنتجة)**

يُقترح إسناد المهام التالية للصندوق الاجتماعي للتنمية لتنفيذ البرنامج المقترح

- تقديم مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تسهم في رفع مستوى المعيشة للفئات المستهدفة.
- تعظيم الاستفادة من المهارات الحرفية واليدوية لقاطني منطقة الدراسة.
- خدمات تدريبية لتزويد الفئات المستهدفة بالمهارات اللازمة لإنجاح البرنامج، وبخاصة مهارات حل المشكلات، واتخاذ القرار، وإدارة الوقت.
- توفير الخامات والمعدات اللازمة للتدريب وإكساب المهارات بالتعاون مع أصحاب الشركات والمصانع. .

- التعاون مع رجال الأعمال لإيجاد فرص عمل لهؤلاء الشباب فى بيئتهم ووفق رغباتهم.
- خدمات تسويقية من خلال المعارض الدائمة والمؤقتة والموسمية.

٢. وزارة التربية والتعليم

يُقترح إسناد المهام التالية لوزارة التربية والتعليم لتنفيذ البرنامج المقترح

- توعية الطلاب بالعمل الريادي، وتكوين اتجاهات إيجابية نحو إقامة المشروعات الصغيرة.
- إكساب الطلاب المهارات اللازمة للعمل الريادي والمشروعات، مثل اتخاذ القرارات للوصول إلى الحلول الإبداعية للمشكلات المحتملة.
- التعاون مع مديريات التربية والتعليم لشراء بعض الخامات والمعدات الفنية الحديثة؛ لمساعدة الشباب المستهدف على التدريب على الحرف التي يحتاجون إليها منذ الصغر، بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية.
- توفير أماكن التدريب المتميزة لمساعدة الشباب على اكتساب المهارات اللازمة.
- تعزيز ثقة الطلاب بأنفسهم عن طريق تشجيع المواهب لديهم وتنميتها.
- تنويع أساليب التعلم؛ لتتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعهم.

٣. دور الجامعات المصرية

يُقترح إسناد المهام التالية للجامعات المصرية لتنفيذ البرنامج المقترح

- إنشاء مراكز ووحدات للإبداع والابتكار لنشر ثقافة العمل الريادي والمشروعات.
- التعاون مع جميع الأطراف المعنية في تحديد احتياجات الشباب المستهدف للبرامج التنموية.
- عقد اللقاءات الدورية والندوات التثقيفية للطلاب وتوعيتهم بأهمية تنمية قدراتهم.

- تشجيع البحوث الابتكارية وتقديم التسهيلات اللازمة لتطبيقها على أرض الواقع، وتوزيع الشهادات والجوائز على المتميز منها.
- عمل البرامج التدريبية لتنمية قدرات الشباب وإكسابهم المهارات الحياتية وفقًا لاحتياجاتهم، ومتطلبات سوق العمل.
- تضمين مقررات ريادة الأعمال في جميع كليات الجامعة، بالتنسيق مع المجلس الأعلى للجامعات.
- استخدام أساليب التعلم المبتكرة التي تعتمد على المشاركة الجادة للطلاب، وكذا العمل الجماعي، وتوليد الأفكار.
- الاهتمام بالزيارات الميدانية لبعض المصانع والشركات لصقل خبرات الطلاب بمهارات سوق العمل.

٤. دور رجال الأعمال وأصحاب الشركات والمصانع

يُقترح إسناد المهام التالية لرجال الأعمال وأصحاب الشركات والمصانع لتنفيذ البرنامج المقترح

- إلحاق الشباب المستهدف بأقرب الورش والمصانع التي تساعدهم على التدريب بشكل أفضل، للانتقال من فكرة التعليم إلى فكرة التيسير.
- تنوع التدريبات الحرفية وفقًا لاحتياجات الشباب ومتطلبات سوق العمل؛ ليشمل التدريب على صيانة الأجهزة الكهربائية، وأجهزة المحمول، علاوة على التدريب على أعمال التمريض والإسعافات الأولية، وكذلك الخراطة، وتشكيل المعادن، فضلاً عن تدريب الفتيات على أعمال الحياكة والتطريز، وبعض إكسسوارات السيدات.
- التعاون مع الأطراف المشاركة في توفير الخامات والآلات اللازمة للتدريب على بعض المهن والحرف.

- توفير فرص عمل للمتميزين والمجيدين من الشباب المستهدف.
- **صعوبات تنفيذ البديل المقترح، وأساليب التغلب عليها**

يواجه تنفيذ البرنامج المقترح عددٌ من الصعوبات التي قد تقف عائقًا أمام تحقيق المستهدف من البرنامج، مما يستلزم إلقاء الضوء عليها، وكيفية مواجهتها، وذلك على النحو التالي:

١. صعوبات تتعلق بتمويل المشروعات

تتعدد الصعوبات المتعلقة بتمويل المشروعات؛ حيث تدهور الحالة الاقتصادية التي يعانى منها المجتمع المصري، فضلاً عن عدم استمرارية التمويل، ؛ فغالبًا ما يكون التمويل مؤقتًا، وبمجرد توقف التمويل تتوقف معه جميع المشروعات والبرامج التنموية، ويمكن التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعانة ببعض رجال الأعمال؛ حيث يمكنهم التعاون مع بعض المحليات، وكذا الصندوق الاجتماعي للتنمية من توفير الضمانات اللازمة عن طريق إيجاد السبل لتعبئة أفضل الموارد الممكنة للتمويل، بما في ذلك المساهمات التي ترد من رجال الأعمال، وأصحاب المصانع والشركات.

٢. غياب التنسيق بين جميع الأطراف المشاركة

يؤدى غياب التنسيق بين الأطراف الفاعلة بالبرنامج إلى هدر كثير من الوقت والجهد، وما يترتب على ذلك من عدم تحقيق الأهداف المنشودة، ومن ثم تبدو الحاجة ملحة لإيجاد آلية للتنسيق بين جميع الأطراف، تتمثل في عقد الاجتماعات الدورية، وتحديد الاختصاصات، وتوزيع المهام والمسئوليات، علاوة على المتابعة المستمرة للتأكد من تنفيذ ما تم وضعه من أهداف.

٣. غياب الوظيفية في برامجنا التعليمية

يغلب على نظامنا التعليمي أسلوب الحفظ والاستظهار، فضلاً عن استخدام الطرق التقليدية في العملية التعليمية لتتناسب مع نظام عقيم للامتحانات يتم على أساسه تصنيف التلاميذ

وتحديد مصيرهم المستقبلي، بالإضافة إلى وجود فجوة صارخة بين مخرجات نظامنا التعليمي ومتطلبات سوق العمل، وخير برهان على ذلك عندما يتقدم خريجو الجامعات للتقدم لشغل وظيفة ما، يُطلب منهم بعض مسوغات التعيين المرتبطة بإجادته لبعض برامج الكمبيوتر، علاوة على إتقانه عددًا من اللغات الأجنبية، وغيرها من مقومات شغل الوظيفة، فإذا بهؤلاء الخريجين- إلا القليل منهم- لا يجيدون من التكنولوجيا سوى التفنن فى تحميل أحدث الألعاب والأفلام، فضلاً عن تدنٍ صارخ في إتقان لغتنا العربية، فما بالنا بإتقان اللغات الأخرى، ويمكن التغلب على ذلك بالحث على إشراك الطلاب فى العملية التعليمية، وإكسابهم مهارات العمل الفريقى وحل المشكلات، علاوة على الاهتمام بقياس مهارات الفهم والتطبيق إلى جانب مهارات التذكر، بالإضافة إلى الربط بين الجانب العملي والنظري، وعقد الدورات التدريبية المتخصصة للطلاب كل حسب رغباته واهتماماته، وبما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

١. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (٢٠١٢): الشباب والمهارات، تسخير التعليم لمقتضيات العمل، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، منشورات اليونسكو.

٢. المجلس القومي للطفولة والأمومة (٢٠٠٥): الجزء الثاني من الجانب الإنساني في مبادرة تعليم البنات، رسائل من أطفال قرى ونجوع مصر، القاهرة.

٣. عامر خربوطلي (٢٠١٨): ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية.

٤. صفاء أحمد شحاتة (٢٠١٣): تنمية جدارات سوق العمل لدى المتعلمين في مؤسسات التعليم العالي من خلال سياسات وبرامج ريادة الأعمال "رؤية استراتيجية"، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، ع٤، ج١، كلية التربية جامعة حلوان

٥. نادية جمال الدين (٢٠١٥): التعلم والتدريب مدى الحياة، الكفايات اللازمة لسوق عمل متجدد، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث عشر لمركز تعليم الكبار- جامعة عيش شمس، بعنوان: العقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار (٢٠١٥- ٢٠٢٤)، القاهرة.

٦. سعيد إسماعيل علي (٢٠٠١): حقوق الإنسان والتنمية البشرية، مجلة الديمقراطية، مج ١، ع ٣، القاهرة، وكالة الأهرام.